التنازلات التي تضمنها مشروع الملك حسين . وبالتالي فان مشروع الملك حسين يقدم لاسرائيل المبرر لا لتستمر في المراوغة في اعلان موقفها ومدى التزامها بتنفيذ قرار مجلس الامن ، بل لتعلن رفضها لهذا القرار لانها حصلت ، بموجب مشروع الملك ، على امكانية لاقرار هدفها الحركي وليس هدفها الوجودي فقط . ان مشروع التسوية السلمية بموجب قرار مجلس الامن يؤمن لاسرائيل اقرارا عربيا بوجودها ، بينما يؤمن مشروع الملك حسين لاسرائيل اقرارا عربيا بحقها في الامتداد والتوسع والتهويد . ان القبول بقرار مجلس الامن هو اعتراف باسرائيل كما كانت قائمة قبل ١٩٦٧ ، بينما يضيف القبول بمشروع الملك حسين الى ذلك اعترافا بالحركة الصهيونية وبأن اسرائيل هي تحقيق جزئي للهدف الصهيوني ، واعترافا بحق اسرائيل في تحقيق التكامل ما بين واقعها ومرماها .

ابقاء القضية مفتوحة

امام هذه المحاولات المستمرة والمتصاعدة احيانا من قبل الولايات المتحدة واسرائيل لقفل القضية الفلسطينية بتقليصها من كونها قضية الى صيرورتها مشكلة عابرة ، امام هذه المحاولات التي توفرت لها الآن فرص اوسع للنجاح بالنظر الى واقع التجزئة بين الدول العربية والى النجاح المادي الذي احرزه النظام الهاشمي في اقصاء المقاومة عن العمل الثوري في الاردن ومن الاردن ، كيف يمكن للشعب الفلسطيني وللجماهير العربية الملتزمة بهدف التحرير رغم كل الصعوبات والنكسات والعراقيل والنكبات ان تبقي القضية الفلسطينية مفتوحة وبمنأى عن محاولات الاحتواء والتطويق والتقليص الى مجرد مشكلة لاجئين . لقد ظل هذا السؤال ملازما لنا بصورة خاصة منذ ١٩٦٧ حين صدر قرار مجلس الامن وبدأ التحرك الجدي لقفل القضية الفلسطينية . كان المطلوب ولا يزال ، ابقاء القضية مفتوحة على مصراعيها لان لا بديل لاسرائيل الصهيونية ذات الكيان المتقدم في تركيبه العنصري الفاشستي والاداة الضاربة للمصالح الاميركية الامبريالية في المنطقة والمغذية لترسبات التجزئة والتخلف في الوطن العربي ، لا بديل لذلك الا الالتزام الكامل المستمر المتنامي بالتحرير . ولكن هناك فجوة بين ما يجب ان يكون وبين ما هو كائن ، هناك فجوة لا بد من ردمها على الاصعدة الفلسطينية والعربية والدولية .

على الصعيد الفلسطيني

ان المهمة الاولى لمواجهة محاولات قفل القضية الفلسطينية على الصعيد الفلسطيني هي اسقاط اهلية الملك حسين في التحدث باسم الفلسطينيين . لقد حقق المؤتمر الشعبي الفلسطيني الاخير الذي عقد في القاهرة هذه المهمة الى حد كبير . فقد اعطى هذا المؤتمر الذي تمثلت فيه كافة القطاعات الفلسطينية المتواجدة في الساحة الفلسطينية الدليل القاطع بأن الملك حسين فاقد لاهلية التكلم او النطق باسم اية فئة فلسطينية ، كما انه فاقد لاهلية النطق باسم اية هيئة فلسطينية مع اية جهة اقليمية أو قومية أو دولية. لقد اسقط هذا التواجد الشامل لممثلي الشعب الفلسطيني في المؤتمر الشعبي اهلية الملك وكانت هذه الخطوة الاولى على طريق ابقاء القضية بمنأى عن محاولات قفلها . لكن اسقاط الاهلية عن الملك وعن مشروعه هذا بالذات لا يلغي امكانية حدوث بعض التعديلات في شكل المشروع في محاولة لامتصاص او تطويق رفضه . وهذه التعديلات متوفرة ، كما اشرنا قبلا ، على شكل مجموعة من البدائل التي اعدتها السلطات الاميركية والمنظمات الصهيونية والتي تتضمن تنازلات شكلية متعددة لكنها في صلبها ومجملها ومقصدها ترسيخ لجوهر التصفية للقضية الفلسطينية . اذا ليس المهم رفض مشروع الملك حسين وانما الاهم رفض الملك حسين ، رفض السلطة الهاشمية ،